

دور معايير الجودة الأيزو ومعايير التدقيق الدولية في الرقابة والتدقيق على جودة صناعة الغاز

خولة حسين حمدان
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد
khawla966@yahoo.com

حيدر عادل عباس
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد
haideradel28@gmail.com

الخلاصة:

في ضوء تزايد احتياجات منطقة شرق اسيا الى مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة وقليلة الانبعاث الملوثة للبيئة والمتمثلة بالغاز الطبيعي، لهذا فقد سعى الباحث الى القاء الضوء على القضايا التي يجب معالجتها ان ارادت الشركات المتخصصة باستخراج وانتاج الغاز من الاستفادة من الفرص المتاحة في الاسواق لاستثمار الغاز الطبيعي، من خلال اعتماد تلك الشركات على معايير الجودة لعمليات استخراج وصناعة الغاز لتمكين هذه الشركات من قياس المتغيرات في ضوء حاجات السوق والمستهلك، وتسليط الضوء على اهم معايير التدقيق الدولية المتضمنة اموراً تتعلق بأدارة وتدقيق الجودة، اعتماداً على المصادر والمعايير الدولية وعلى القوانين والتعليمات النافذة في العراق والمؤشرات الصادرة من المؤسسات المعنية بالجودة، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بنشاط المعني بصناعة الغاز. ان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث وجوب استخدام مقاييس الجودة في صناعة الغاز، وأوصى الباحث بضرورة الزام الشركات المنتجة للغاز بالمواصفات القياسية.

الكلمات المفتاحية: دور المعايير، معايير الجودة، الأيزو، معايير التدقيق، جودة صناعة الغاز.

The Role of Quality Standards (ISO) and International Auditing Standards in the Control and Auditing of the Quality of the Gas Industry

Khawla Hussein Hamdan

Haidar Adel Abbas

Abstract:

In light of the increasing needs of the East Asian region to alternative sources of energy for oil from low-cost, low-emission fuels that pollute the environment and natural gas, the researcher sought to shed light on the issues that must be addressed to the specialized companies to extract and produce gas benefit Of the opportunities in the markets to invest natural gas, through the adoption of these companies on the quality standards for the extraction and gas industry to enable these companies to measure variables in light of the needs of the market and consumer, and highlight the most important international auditing standards Including quality management and auditing, based on international sources and standards, laws and regulations in force in Iraq, indicators issued by quality institutions, as well as international agreements related to the gas industry. The most important conclusions reached by the researcher are that quality standards must be used in industry Gas, and the researcher recommended the need to oblige companies producing gas standards.

Keywords: role of quality standards, (ISO), auditing standards, quality of the gas industry.

المبحث الاول

منهجية البحث

1-1: مشكلة البحث:

تتم أهمية صناعة الغاز كونه يمثل مورداً مالياً جديداً يدخل الى موازنة الدولة من خلال توجيه نشاطات تلك الصناعة لاتخاذ الطابع الدولي وذلك من خلال استخدام وتوضيف معايير الجودة (ISO) ومعايير التدقيق الدولية في صناعة الغاز وتحقيق رضا الزبون، ويرى الباحثان الى عدم ايلاء اهمية كافية الى تلك المعايير على الرغم من اهميتها في رفع كفاءة وفاعلية عملية الرقابة والتدقيق على جودة صناعة الغاز.

2-1: فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها:-

ان الاسترشاد بمعايير الجودة ومعايير التدقيق الدولية في الرقابة على جودة صناعة الغاز يسهم في الحد من الهدر في المال العام من خلال ضمان عملية التحسين المستمر لعمليات استخراج وصناعة الغاز.

3-: أهداف البحث:

توضيح معايير التدقيق الدولية ومعايير الأيزو المعنية بجودة صناعة واستخراج الغاز.

1- 4: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال تطابق نسب مكونات منتج الغاز السائل مع المواصفة التسويقية للغاز وما يتطلب ذلك من مراعاة لمعايير الجودة و معايير التدقيق الدولية.

1-5: مصادر البحث: من اجل الحصول على المعلومات الملائمة لإجراء البحث اعتمد الباحثان على المصادر الآتية:-

(القوانين والانظمة، المعايير الدولية والادلة المحلية، الكتب العربية والاجنبية، الاطاريح والرسائل العلمية، البحوث العلمية، الانترنت).

المبحث الثاني- تدقيق جودة صناعة الغاز على وفق**المعايير الدولية:****1-2: مفهوم وتعريف الغاز الطبيعي:**

بدأت فكرة إسالة الغاز عام 1914 في الولايات المتحدة الأمريكية كبراءة اختراع وفي عام 1917 قامت بريطانيا بأول عملية تجارية غرب فرجينيا إلا أن الاستغلال الفعلي للغاز أخذ مجراه عندما وقعت بريطانيا عقداً مدته خمسة عشر عاماً مع الجزائر عام 1961 لتزويد الأولى بأقل من حوالي مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. بعد ذلك انتشرت عمليات الغاز المسال في أنحاء العالم تدريجياً. [10]

2-2: خصائص الغاز:-

1. ليس له طعم، لون، ولا رائحة. يمكن الاستدلال على تسربه إلى الجو المحيط من السحب أو الغيوم الناشئة حول مكان التسرب بسبب امتصاصه لحرارة

الجو وبالتالي تكثف بخار الماء في الهواء على صورة سحب. [9]

2. غير سام ولكنه يسبب الاختناق.

3. يحفظ في الصورة السائلة عند درجة حرارة

161.5 مئوية تحت الصفر والضغط الجوي تقريبا.

4. كثافته حوالي 440 كغم/م³ (أقل من نصف كثافة

الماء) عندما يكون سائلاً، عندما يصبح غازاً ويزداد حجمه حوالي 600 مرة عن حالته السائلة.

5. يسبب تهشم المعادن، البلاستيك، المطاط وأي مواد كان يتوقع انها مرنة أو لدنة في الظروف العادية لتصبح أشبه بالزجاج المحطم.

6. يسبب حروقاً باردة (تدعى لسعة الصقيع) إذا ما لامس الجسم بسبب فرق درجة الحرارة الهائل بين الجسم، الغاز المسال.

7. يسبب انفجاراً "بارداً" عند خلطه مع الماء وتسمى هذه الظاهرة المرحلة الانتقالية السريعة.

8. طاقة احتراقه حوالي 49 ميغاجول/كغم وهي نظيفة

جدا مقارنة بباقي مواد الاحتراق النفطية مثل الديزل والبنزين ويعتبر الميثان المكون الرئيسي فيه.

2-3: مفهوم وتعريف تدقيق الجودة:

عرف الانسان التدقيق بشكل بدائي منذ بدأ الفرد يزاول نشاطه لغرض اشباع حاجاته وحاجات غيره، اذا

التدقيق هو ليس وليد اليوم ولا الامس القريب حيث تدل الوثائق التاريخية على ان قدماء المصريين واليونان كانوا يستخدمون المدققين للتأكد من صحة العمليات

بمختلف انواعها. وهكذا نجد ان كلمة تدقيق (Auditing) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire)

ومعناها (يستمع) ومن ثم اتسع نطاق التدقيق ليشمل وحدات القطاع الاقتصادي والمنشآت المختلفة وظهرت

اول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بايطاليا عام 1581 وعلى اثر ذلك اسست كلية (Roxonati)

والتي تعطي مهارة في مجال التدقيق اما في العراق كانت هناك تشريعات مهنية متعددة سنت في عام

1919 مستمدة من قانون الشركات البريطاني ومن وجهة نظر عملية يعني التدقيق طريقة منظمة للحصول

بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية

للوحدة الاقتصادية وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بينما هو مثبت، وهذه الأحداث تقاس وفق مقاييس

معينة، ونقل ما تم التوصل اليه من نتائج إلى الأطراف ذات العلاقة. ولم يأخذ تدقيق الجودة حيز التطبيق الا

في الفترة الأخيرة والاهتمام الخاص بالجودة واعتبارها أسبقية تنافسية مهمة لأي منظمة. وكأحد ادوات الإدارة

للمرصد والتحقق من التنفيذ الفعال لسياسة الجودة. مثل منح الشهادة او تقييم ومراقبة سلسلة الأمداد. وتقدم

المواصفة الدولية [17] وجهات لادارة التدقيق، وتنفيذ عمليات التدقيق الداخلية والخارجية على نظم ادارة الجودة. كما تقدم توجيهات بشأن كفاءة وتقييم

المطلوبة من خلال تعديل الاجراءات المعتمدة او اصدار اجراءات جديدة.

5- استقرار المشاكل والمعوقات المحتملة الحدوث وتنبية المخططين والمنفذين عليها لتحاشي وقوعها.

6- يعتبر تدقيق الجودة أداة إدارية تستخدم لتحديد فاعلية النظم الخاصة بالجودة لدى إدارة الوحدة أو لدى مورد محتمل أو مورد حالي فنتائج تدقيق الجودة توفر تقييماً لكفاية برامج الجودة كما تكشف عن المجالات والمواطن التي يتطلب الأمر تحسينها أو تطويرها.

7- يوفر تدقيق الجودة لكل من الإدارة في الوحدة الاقتصادية والمنظمة التي تطلب التدقيق إثباتاً موضوعياً بخصوص ملائمة ومطابقة نظم الجودة للمعايير ومدى فاعلية وكفاءته.

8- تقويم النظم الفرعية لمنظومة نظام الجودة المعتمدة في الوحدات الاقتصادية وتقديم مقترحات تقويمه في حالة السلب ومجالات تطويرها نحو الأفضل في حالة الإيجاب.

9- تحديد الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة أي نوع من أنواع الخلل أو القصور المشخص ومتابعة تنفيذها بغية التأكد من فاعلية نتائج تطبيقها.

10- تقديم مقترحات لتبسيط إجراءات العمل للصيغ التي تتضمن إنتاجية أفضل لجانب تحقيق الجودة المطلوبة من خلال تعديل الإجراءات المعتمدة او اصدار اجراءات جديدة.

11- استقرار المشاكل والمعوقات المحتملة الحدوث وتنبية المخططين والمنفذين عليها لتحاشي وقوعها.

5-2: مبادئ تدقيق الجودة:

كما معلوم ان مايميز نشاط التدقيق عن غيره من الانشطة ذات العلاقة بالجودة وجوب تطبيقه في ضوء مبادئ واجبة الاعتماد لكي تجعل عملية التدقيق وما يتمخض عنها من اكتشافات استنتاجات تدقيقية:

وورد ضمن المحور الرابع للمواصفة ان مبادئ التدقيق تتكون من الأتي: [11].

1. السلوك الأخلاقي: ويتمثل بالأمانة والتعقل والقدرة على الكتمان.

2. العدالة في العرض والتقديم: وتتمثل بوجود تقديم تقارير التدقيق بشكل يتسم بالنزاهة والدقة والمصادقية.

3. الاهتمام المهني المطلوب: ويتمثل بتطبيق متطلبات لائحة السلوك المهني من لدن المدقق الخارجي أثناء تنفيذ عملية التدقيق.

4. الاستقلالية: وتتمثل بالحياد والابتعاد عن التحيز والمحافظة على الموضوعية في التفكير خلال عملية التدقيق.

أسلوب الاستنتاج المبني على الأدلة: ويتمثل في الحصول على الأدلة المناسبة والملائمة للوصول إلى الاستنتاجات الصحيحة.

المدققين [7]. ومع تطور سلسلة معايير أيزو 9000 منذ سلسلة عام 1994 وحتى 2008، تحول تركيز المدققين من مجرد الالتزام بالإجراءات إلى قياس الفعالية الحقيقية لنظام إدارة الجودة (QMS) والنتائج التي تحققت عند تطبيق نظام إدارة الجودة.

و عرف تدقيق الجودة بأنه:-

عملية الفحص المنهجي لنظام الجودة الذي يجريه مدقق الجودة على المستويين الداخلي أو الخارجي أو يجريه فريق للتدقيق. فهو جزء يحتل أهمية خاصة في نظام إدارة الجودة وعنصر رئيسي في معايير نظام الجودة الخاصة بالأيزو [17]. كما وعرف تدقيق الجودة وفقاً للمواصفات القياسية (8402) بأنه التقييم والاختبار النظامي والمستقل لتحديد فيما اذا كانت هذه الانشطة قد نفذت بطريقة فعالة ومناسبة لتحقيق الاهداف، وعرفت المواصفات الدولية (-ISO1001) تدقيق الجودة: بأنه تقييم نظامي ومستقل للفعاليات ذات الصلة بوظيفة الجودة [11]. وعرف نظام الايزو (ISO) تدقيق الجودة هو اختيار منهجي لكل فعاليات الجودة ونتائجها بحيث تتطابق مع الترتيبات المعدة وهل هذه الترتيبات نفذت بصورة ملائمة وتناسب الهدف المطلوب. كما ويمكن تعريفه أيضاً باعتباره "نشاط مخطط وموثق يجري طبقاً للأسباب المكتوبة وقوائم التدقيق المنصوص عليها بهدف التحقق عن طريق التحليل والاختبار والتقييم للدلائل المادية من ان العناصر القابلة للتطبيق لبرنامج خطة الجودة قد أرسيت ووثقت ونفذت بفاعلية طبقاً للمتطلبات المحددة لذلك وكما هو معروف لدى المتخصصين بنشاط تدقيق الجودة.

4-2: أهداف تدقيق الجودة:

يعد الهدف الاساسي لتدقيق الجودة هو المحافظة على تقديم منتجات ذات جودة عالية وعدم السماح للتدني بمستوى فاعلية نظام الجودة المعتمدة في المنظمة وهناك العديد من الاهداف ومنها الاتي [8] [11]

1- الوقوف على مشاكل ومعوقات تنفيذ فعاليات الجودة بهدف توفير معلومات دقيقة للإدارة العليا عن مدى ملائمة فعاليات الجودة المتعددة وجودة الاداء المفروض لتحقيق المواصفات المطلوبة من خلال مقارنة مستوى الجودة المتحقق مع المستوى طبقاً لدليل الجودة ودليل الطرائق الاحصائية.

2- تقييم الانظمة الفرعية لمنظومة ضمان الجودة المعتمدة في المنظمة وتقديم مقترحات تقويمها في حالة الفشل ومجالات تطويرها نحو الافضل في حالة الايجاب.

3- تحديد الاجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة اي نوع من انواع الخلل او القصور المشخص ومتابعة تنفيذها بغية التأكد من فاعلية نتائج تطبيقها.

4- تقديم مقترحات لتبسيط اجراءات العمل للصيغ التي تضمن انتاجية افضل بجانب تحقيق الجودة

المبحث الثالث- معايير التدقيق الدولية المتضمنة**اموراً تتعلق بإدارة وتدقيق الجودة:**

اشارت بعض معايير التدقيق الدولية الى فقرات تضمنت أموراً تعلق بإجراءات ادارة وتدقيق الجودة

جدول (1) معايير التدقيق الدولية المتضمنة أموراً تتعلق بإدارة وتدقيق الجودة

رقم المعيار	اسم المعيار وتاريخه	رقم ونص الفقرة التي تخص امور الجودة	رأي الباحثان عن الفقرات المذكورة
معيار التدقيق 250	مراعاة القوانين والانظمة عند تدقيق البيانات المالية.	(1) يختلف اثر القوانين والانظمة على البيانات المالية الى حد كبير، واحكام بعض القوانين والانظمة لها اثر مباشر على البيانات المالية من حيث انها تحدد المبالغ والافصاحات في التقارير حول البيانات المالية للشركة، هناك بعض المنشآت التي تعمل في صناعة تحمها قوانين صارمة التي تتصل بشكل عام بالنواحي التشغيلية للمنشأة (مثل تلك التي لها علاقة بالسلامة والصحة المهنية وفرض العمل المتساوي) والتي قد ينجم عدم الامتثال للقوانين والانظمة الى غرامات او مقاضاة او تبعات للمنشأة قد يكون لها اثر جوهري على البيانات المالية. (2) ان متطلبات معيار التدقيق الدولي هذا مصممة لمساعدة المدقق في تحديد الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب عدم الامتثال للقوانين والانظمة ، وبسبب الطبيعة الذاتية للتدقيق هناك مخاطر لا يمكن تجنبها بأن بعض الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية قد لا يتم كشفها، وفي نطاق القولين والانظمة فان الاثار المحتملة للتحديات الذاتية على قدرة المدقق على اكتشاف الاخطاء الجوهرية هي اكبر الاسباب مثل ما يلي:- • هناك العديد من القوانين والانظمة التي تتعلق بشكل رئيسي بالنواحي التشغيلية للمنشأة التي لا تؤثر عاة على البيانات المالية ولاتوجد ضمن انظمة المعلومات للمنشأة الخاصة باعداد التقرير المالية. (6) يفرق هذا المعيار بين مسؤوليات المدقق في ما يتعلق في الامتثال لفئتين مختلفتين من القوانين و الانظمة ، كما يلي : (أ) احكام القوانين والانظمة المعترف بها بشكل عام ان لها اثرا مباشرا" على تحديد المبالغ والافصاحات الجوهرية في البيانات المالية . (ب) القوانين والانظمة الاخرى التي ليس لها اثر مباشر على تحديد المبالغ والافصاحات في البيانات المالية الا ان الامتثال لها قد يكون اساسي من النواحي التشغيلية للعمل ولقدرة المنشأة في الاستمرار في اعمالها او لتجنب عقوبات كبيرة وعلى سبيل المثال (الامتثال للانظمة الجودة او الامتثال لاحكام رخصة تشغيلية او الامتثال للانظمة البيئية) ولذلك فان عدم الامتثال لهذه القوانين	على المدقق اداء اجراءات تدقيق محده للمساعدة في تحديد حالات عدم الامتثال للقوانين والانظمة المتعلقة بالأيفاء بمتطلبات الجودة ، والتي قد يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية، والحصول على فهم عام للأطار القانوني والتنظيمي لصناعة الشركة. قد ينجم عن عدم الامتثال للقوانين والانظمة المتعلقة بأنظمة ادارة الجودة من قبل الشركات الى قيام ادارة الشركة بأعمال حذف او تكييف في البيانات المالية، ولذلك فان مسؤولية المدقق في الحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالامتثال لاحكام القوانين والانظمة ذات الصلة بأدرة الجودة، وأبداء رأي متحفظ أو سلبي إذا كانت التأثيرات عن عدم الإلتزام بالقوانين المتعلقة بعدم الأيفاء بالجودة جسيم على البيانات المالية.

	<p>والانظمة قد يكون له اثر جوهري على البيانات المالية .</p> <p>(18) اذا اصبح المدقق على علم بمعلومات تتعلق بحالة عدم الامتثال للقوانين والانظمة فان على المدقق الحصول على ما يلي:</p> <p>(أ) فهم طبيعة الفعل والظروف التي حدث بها.</p> <p>(ب) معلومات اضافية لتقييم الاثر المحتمل على البيانات المالية.</p>		
<p>عند اجراء المدقق تقييمات فيما يتعلق تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية، على المدقق ان يبلغ الادارة كتابة عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية لأدرة انظمة الجودة في الشركة والتي حددها المدقق اثناء التدقيق، ويقدم الارشادات والاجراءات التصحيحية بشأن اعداد التقارير حول عدم الامتثال المحدد او المشكوك فيه للقوانين والانظمة ذات الصلة بجودة المنتج.</p> <p>وقد تثير نواحي القصور في الرقابة الداخلية للأنشطة ذات الصلة بالجودة الى الشك في نزاهة او كفاءة الادارة، على سبيل المثال قد تكون هناك ادلة على الاحتيال او عدم الامتثال المتعمد للقوانين والانظمة ذات الصلة بالجودة على مستوى منظمة صناعية او خدمية، وتبعاً لذلك قد يكون من المناسب ابلاغ الادارة مباشرة بتلك الانحرافات النوعية.</p>	<p>(1) يتناول معيار التدقيق الدولي هذا مسؤولية المدقق ان يبلغ بالشكل المناسب المكلفين بالتدقيق والادارة عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية التي حددها المدقق في تدقيق البيانات المالية.</p> <p>(2) يطلب من المدقق الحصول على فهم للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتدقيق عند تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية.</p> <p>(3) عند مناقشة الحقائق والظروف للنتائج التي توصل لها المدقق مع الادارة يمكن للمدقق الحصول على معلومات مناسبة اخرى مثال ذلك:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • فهم الادارة للأسباب الفعلية او الشكوك فيها لنواحي القصور . • الاستثناءات الناجمة من نواحي القصور التي قد تكون الادارة قد لاحظتها . • دلالة مبدئية لاستجابة الادارة للنتائج التي تم التوصل لها . <p>(7) تشمل المؤشرات على نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية على مايلي على سبيل المثال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دلائل على ان معاملات هامة مهتمة بها الادارة مالياً لا يتم فحصها بدقة بالشكل المناسب من قبل المكلفين بالحوكمة . • تحديد وجود احتيال من قبل الادارة سواء كان جوهرياً ام لا لم يتم فحصها بدقة بالشكل المناسب من قبل المكلفين بالحوكمة . • عدم قيام الادارة باتخاذ اجراء تصحيحي مناسب لنواحي القصور هامة تم الابلاغ عنها في السابق . <p>(11) نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • احتمال ان تؤدي نواحي القصور الى اخطاء جوهرية في البيانات المالية في المستقبل • تأثر الاصل او المطلوب ذي العلاقة بالخسارة او الاحتيال . • مبالغ البيانات المالية المعرضة للقصور . • التحديد الشخصي والمعقد للمبالغ المقدرة . • حجم النشاط الذي حدث او الذي يمكن ان يحدث في رصيد الحسابات او فئة المعاملات المعرضة لناحية او ناحية القصور . <p>تشمل المؤشرات على نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية على سبيل المثال مايلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • دلائل على ان معاملات هامة مهتمة بها الادارة مالياً لا يتم فحصها بدقة بالشكل المناسب من قبل المكلفين بالحوكمة . • تحديد وجود احتيال من قبل الادارة سواء كان جوهرياً ام لا 	<p>الابلاغ عن نواحي القصور في نظام الرقابة الداخلية</p>	<p>معيار التدقيق 265</p>

	<p>لم يتم منعة من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم قيام الإدارة باتخاذ اجراء تصحيحي مناسب بالنسبة لنواحي قصور هامة تم الابلاغ عنها في السابق 		
معيار التدقيق 320	<p>الاهمية النسبية في تخطيط واداء عملية التدقيق، وعند تقييم اثر الاخطاء المحددة على التدقيق واثار الاخطاء عند المصححة ان وجدت على البيانات المالية وعند تكوين الرأي في تقرير المدقق.</p> <p>(5) على المدقق تطبيق مفهوم الاهمية النسبية في كل من تخطيط واداء عملية التدقيق، وعند تقييم اثر الاخطاء المحددة على التدقيق واثار الاخطاء عند المصححة ان وجدت على البيانات المالية وعند تكوين الرأي في تقرير المدقق.</p> <p>(6) عند تخطيط عملية التدقيق على المدقق اتخاذ احكام حول حجم الاخطاء التي ستعتبر انها جوهريّة، وتوفر هذه الاحكام اساساً لما يلي:</p> <p>(أ) تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات تقييم المخاطر.</p> <p>(ب) تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهريّة.</p> <p>(ج) تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الاضافية</p>	<p>عند اجراء عملية التدقيق للبيانات المالية على المدقق تحديد الاهمية النسبية للأششطة ذات الصلة بالجودة واثرها على البيانات المالية ككل، ويتضمن تحديد الاهمية النسبية للبيانات المالية للشركات المتخصصة بصناعة النفط والغاز ممارسة الحكم المهني اي تثمين او وزن الفعاليات ذات الصلة بالجودة وتسجيل الانحرافات النوعية في ضوء هذه المقارنة، مما يمكن من ابداء رأي حول ما اذا كانت البيانات المالية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.</p>	
معيار الدولي 520	<p>أ6- تتطبق الاجراءات التحليلية الجوهريّة بصورة اكبر على الاحجام الكبيرة للمعاملات التي يصبح من الممكن التنبؤ بها مع مرور الزمن.</p> <p>أ13- يأخذ المدقق بعين الاعتبار اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط. وعندما تكون هذه الضوابط فاعلة، تكون ثقة المدقق اكبر في موثوقية المعلومات وبالتالي في نتائج الاجراءات التحليلية. وقد يتم اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط المفروضة على المعلومات غير المالية الى جانب الاختبارات الاخرى للضوابط، فعلى سبيل المثال عند فرض ضوابط على معالجة فواتير البيع قد تدرج المنشأة ضوابط على تسجيل مبيعات واحده. وفي هذه الظروف قد يختبر المدقق الفاعلية التشغيلية للضوابط المفروضة على تسجيل مبيعات الوحدة الى جانب اختبارات الفاعلية التشغيلية للضوابط المفروضة على معالجة فواتير البيع.</p> <p>أ15- من المسائل المتعلقة بتقييم المدقق حول ما اذا كان بالامكان وضع توقعات دقيقة بما فيه الكفاية لتحديد البيان الخاطئ الذي يتسبب عند دمج مع البيانات الخاطئة الاخرى في احتواء البيانات المالية على خطأ جوهري:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من الاجراءات التحليلية الجوهريّة. فعلى سبيل المثال قد يتوقع المدقق قدر اكبر من الاتساق في مقارنة هوامش الربح الاجمالي من فترة لاخرى عند مقارنة المصاريف الاختبارية . • الحد الذي قد تكون فيه المعلومات مجزئة. فعلى سبيل المثال قد تكون الاجراءات التحليلية الجوهريّة ذات فاعلية اكبر عند تطبيقها على المعلومات المالية المتعلقة باجزاء فردية للعملية او 	<p>تعتبر الاجراءات التحليلية مناسبة عند حصول المدقق على ادلة تدقيق فيما يتعلق بتأكيد التقييم لارصدة الذمم المدينة في حالة وجود فشل خارجي مثل في فقدان المنشأة لمبيعاتها جراء تردي جودة المنتج. فقد يطبق المدقق الاجراءات التحليلية على تعيير حسابات العملاء بالاضافة الى اجراء اختبارات على الايصالات النقدية اللاحقة لتحديد قابلية تحصيل الذمم المدينة.</p> <p>تتضمن الاجراءات التحليلية في شركات صناعة النفط والغاز الى النظر الى العلاقات بين مكونات المعلومات المالية والمعلومات الغير مالية ذات الصلة كتكاليف رواتب الصيانة ومعايرة العدادات ومعالجة الملوثات.</p> <p>يمكن استخدام الاجراءات التحليلية في صناعات النفط والغاز من خلال اجراء مقارنات بسيطة الى اجراء تحليلات معقدة باستخدام تقنيات احصائية متطورة.</p>	

	<p>على المعلومات المالية لعناصر المنشأة المتنوعة عما هي عليه عند تطبيقها على البيانات المالية للمنشأة ككل.</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير المعلومات المالية وغير المالية على سبيل المثال قد يأخذ المدقق بعين الاعتبار ما اذا كانت المعلومات المالية كالميزانيات او التقديرات والمعلومات غير المالية كعدد الوحدات المنتجة او المباعه متوافرة لوضع الاجراءات التحليلية الجوهرية. 		
<p>معايير التدقيق 620</p>	<p>استخدام عمل مدقق خبير</p>	<p>أ1- تعريف المدقق الخبير: قد تشمل الخبرة في حقل غير المحاسبة او التدقيق خبرة بمسائل كالآتي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • تامين الادوات المالية المعقدة، المصانع، الآلات، الاصول التي قد تم تخفيض قيمتها. • تقدير احتياطات النفط والغاز. • تامين الالتزامات البيئية وتكاليف تنظيف المواقع. • ترجمة العقود والقوانين والانظمة. • تحليل قضايا الالتزام بدفع الضرائب المعقدة او غير العادية. 	<p>المدقق الخارجي الخبير لايعتبر عضواً او شريكاً او موظفاً في شركات صناعة النفط والغاز وفقاً لمتطلبات وطنية صارمة، وتتمثل بجهاز التقييس والسيطرة النوعية حيث يعمل هذا الجهاز الى تطبيق سياسات واجراءات مشتركة لتدقيق الجودة مع الشركة المعنية. ويعرف مدقق خبير: فرد او مؤسسة تتمتع بخبرة في حقل معين غير المحاسبة والتدقيق وقد يكون موظفاً ضمن المجموعة التي تعمل في مجال التدقيق او مدققاً خارجياً.</p>
<p>معايير التدقيق 450</p>	<p>تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق</p>	<p>(4) البيان الخاطئ هو اختلاف بين المبلغ او التصنيف او العرض او الافصاح الوارد في بند ما في البيان المالي والمبلغ او التصنيف او العرض او الافصاح المطلوب للبند ليكون وفقاً لآطار اعداد التقارير المالية المطبق.</p> <p>وعندما يعبر المدقق عن رأي حول ما اذا كانت البيانات المالية معروضة بصورة عادلة من كافة النواحي الهامة او عطي وجهة نظر صادق وعادلة، فان البيانات الخاطئة تشمل ايضا التعديلات على المبلغ او التصنيفات او العرض او الافصاحات التي تعتبر ضرورية بتقدير المدقق لعرض البيانات بصورة عادلة.</p> <p>(14) في حالة تقدير بيان خاطئ منفرد على انه جوهري، فانه من غير المرجح امكانية تسوية البيانات الخاطئة الاخرى، فعلى سبيل المثال، في حال بيان الإيرادات بصورة مبالغ بها جوهرياً فسيكون بيان البيانات المالية ككل مبالغاً بها حتى لو تم تسوية تأثير البيان الخاطئ على الأرباح بالكامل من خلال بيان مبالغ به للمصاريف.</p> <p>(16) يمكن ان تؤدي بعض الظروف المتعلقة بالبيانات الخاطئة الى قيام المدقق بتقييمها على انها جوهريه، وتشمل الظروف التي يمكن ان تؤثر على تقييم الحد الذي يمكن للبيانات الخاطئة ان:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تؤثر على الالتزام بالمتطلبات التعاقدية الاخرى • تؤثر على الالتزام بمواثيق الدين او المتطلبات الاخرى. • تخفي تغيراً في الأرباح او التوجيهات الاخرى خصوصاً في سياق الظروف الاقتصادية والصناعية العام. 	<p>في حالة اجراء عمليات تدقيق في شركات صناعة واستخراج الغاز. من الملائم تسوية البيانات الخاطئة ضمن رصيد حساب المدينون او المخزون في حالات اكتشاف المدقق وجود نواحي قصور في الرقابة الداخلية للأنشطة ذات الصلة بالجودة، لكن ينبغي الاخذ بعين الاعتبار مخاطر وجود المزيد من البيانات الخاطئة غير المكتشفة قبل الاستنتاج بان تسوية البيانات الخاطئة غير الجوهرية المتعادلة امر ملائم، مع دراسة التأثير الاجمالي للبيانات الخاطئة غير الصحيحة التي تم اكتشافها خلال مراحل التدقيق وتقييم تأثير ذلك على النسب الرئيسية والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتعاقدية ذات الصلة بالجودة.</p>

	<ul style="list-style-type: none"> تؤثر على النسب المستخدمة لتقييم المركز المالي للمنشأة او نتائج العمليات او التدفقات النقدية. لها تأثير على تعويضات الادارة المتزايد، مثلاً" من خلال ضمان تلبية متطلبات منح العلاوات او الحوافز الاخرى. 		
معيار التدقيق 560	الاحداث اللاحقة	<p>(3) قد تتأثر البيانات المالية باحداث معينة تحصل بعد اعداد تاريخ اصدارها .</p> <p>(6) ينبغي ان يؤدي المدقق اجراءات تدقيق مصممة للحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة بان كافة الاحداث الحاصلة بين البيانات المالية وتاريخ اصدار تقرير المدقق والتي تتطلب تعديل البيانات المالية او الافصاح عنها قد تم تحديدها ومع ذلك لا يتوقع من المدقق اداء اجراءات تدقيق اضافية فيما يتعلق بالمسائل التي وفرت اجراءات التدقيق المطبقة مسبقاً"استنتاجات مرضية حولها</p>	<p>ينبغي على المدقق ان يؤدي اجراءات تدقيق مصممة للحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة بأن كافة الاحداث المتعلقة بعدم امكانية استحصال مبالغ البيع نتيجة فشل المنشأة في الوصل الى المواصفة القياسية لمنتج الغاز والحاصلة بين تاريخ اصدار البيانات المالية وتاريخ اصدار تقرير المدقق والتي تتطلب تعديل البيانات المالية او الافصاح عنها قد تم تحديدها.</p>
معيار التدقيق 400	التدقيق البيئي	<p>(1) اصبحت الامور البيئية ذات اهمية لعدد متزايد من المنشآت.</p> <p>(2) لا تعتبر الامور البيئية مهمة لبعض المنشآت ولكن عندما تكون الامور البيئية مهمة لمنشأة ما، فقد تكون هناك مخاطر بوجود معلومات خاطئة جوهرية.</p> <p>(3) يمكن ان تكون الامور البيئية معقدة، لذا فأنها قد تتطلب اعتبارات اضافية من قبل المدققين.</p> <p>(9) ان الاستنتاج بأن عمليات المنشأة مع القوانين او الانظمة البيئية الحالية، يتطلب مهارات فنية لخبراء بنيين.</p> <p>(18) يستخدم المدقق اجتهاده المهني لتقييم العوامل المتعلقة بتقدير المخاطر الملازمة عند وضع خطة التدقيق الشاملة. وقد تتضمن هذه العوامل في بعض الحالات مخاطر وجود معلومات خاطئة جوهرية في البيانات المالية بسبب امور بيئية. لذا فان المخاطر لبيئية قد تكون جزءاً" من المخاطر الملازمة.</p> <p>(24) فقط في حالة وجود امور بيئية، حسب اجتهاد المدقق، قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للمنشأة. فان المدقق يحتاج ان يحصل على فهم لسياسات واجراءات المنشأة التي تتعلق بمراقبتها وسيطرتها على الامور البيئية.</p>	<p>1- على المنشآت التي تعمل في قطاعات معرضة لمخاطر بيئية عالية تصميم نظام رقابة داخلية فرعي لهذا الهدف.</p> <p>2- الاحتفاظ بنظام معلومات بيئي مناسب.</p> <p>3- توفير مطابقات للمعلومات البيئية مع المعلومات المالية المناسبة. مثلاً" الكميات الفعلية لنفايات الانتاج مع كلفة التخلص من تلك النفايات.</p>
المعيار الدولي 550	الاطراف ذات العلاقة	<p>(2) تنفذ العديد من معاملات الاطراف ذات العلاقة باتباع ممارسات العمل العادية وفي مثل هذه الظروف قد لا تتطوي هذه المعاملات على مخاطرة الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية بشكل اكبر من المعاملات المماثلة مع الاطراف ذات العلاقة. ومع ذلك قد تؤدي طبيعة علاقات ومعاملات مع الاطراف ذات العلاقة في بعض الظروف الى مخاطر اكثر ارتفاعاً" للاخطاء الجوهرية في البيانات المالية من المعاملات مع الاطراف ذات</p>	<p>على المدقق تخطيط واداء عملية التدقيق مع ممارسة التشكك المهني عند ممارسة عملة كآمدق في شركات صناعة واستخراج الغاز نظراً" لاحتمالية وجود علاقات ومعاملات خاصة بالاطراف ذات العلاقة غير مفسح عنها على مستوى منظمة صناعية او خدمية.</p>

	<p>العلاقة. فعلى سبيل المثال:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • قد تعمل الاطراف ذات العلاقة من خلال مجموعة شاملة ومعقدة من العلاقات والهياكل مع ارتفاع مماثل في تعقيد المعاملات الخاصة بها. • قد تكون نظم المعلومات غير فعالة في تحديد او تخيص المعاملات والارصدة القائمة بين منشأة معينة والاطراف ذات العلاقة. • قد يتم اجراء معاملات الاطراف ذات العلاقة بموجب شروط السوق العادية. 	
--	---	--

3) معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام(1620) (استخدام عمل خبير التدقيق):

الفقرة (4) عند تحديد الحاجة الى استخدام عمل خبير التدقيق يعتبر مدقق القطاع العام بناءً على القوانين والانظمة او الصلاحيات ان البيانات المالية يمكن ان تتضمن مسؤوليات اضافية تتعلق بالاحتيال وفي مثل هذه الحالات قد يحتاج مدقق القطاع العام استخدام عمل خبراء من مكاتب مكافحة الفساد كهيئة محكمة الحسابات مثلاً بما فيها صلاحيات اصدار الاحكام. قد يركز قرار اصدار الاحتيال والفساد على دفع الغرامات والديون ويمكن للمدعين ان يتابعوا الشخص المسؤول عن الاحتيال والفساد وان يصادروا ايضاً الاصول الضرورية لدفع تلك الديون.

4) معيار المحاسبة الدولي(1800) (اعداد البيانات المالية وفق اطار لاهداف خاصة):

الفقرة(3) بالاضافة الى اعداد بيانات مالية لهدف عام يمكن للمدقق القطاع العام ان يعد بيانات مالية لاطراف اخرى(مثل الاجهزة الحكومية او السلطة التشريعية او اطراف اخرى تقوم بوظيفة اشرافية) يمكن ان تطلب بيانات مالية مكيفة لتلبية حاجاتها الخاصة من المعلومات المالية فان هذه البيانات المالية هي البيانات المالية الوحيدة التي تعدها هيئة القطاع العام وتعد بيانات مالية لهدف خاص.

5) معيار المحاسبة الدولي(161) (معايير مراجعة الحسابات المقبولة عموماً ومعايير مراقبة الجودة):

تقع على عاتق شركة مراجعي الحسابات المستقلين مسؤولية اعتماد نظام لمراقبة الجودة في اجراء عملية مراجعة الحسابات، وينبغي للشركة ان تضع سياسات واجراءات لمراقبة الجودة لتزويدها بضمانات معقولة بان موظفيها يمثلون مع معايير مراجعة الحسابات.

2- معايير اتحاد المحاسبين الدولي في القطاع العام (IFAC) الصادرة في سنة 2016:

1) معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (1402) (اعتبارات رقابية تتعلق بهيئة تستخدم منظمة للخدمات):

يعالج المعيار مسؤولية مستخدمي الخدمات بخصوص الحصول على الادلة الرقابية الكافية والملائمة عندما تستعمل هيئة ما خدمات منظمة او منظمات خدمتية، حيث ان البيانات المالية في القطاع العام غالباً ما تتجاوز ابداء رأي بخصوص ما اذا كانت البيانات المالية معدة من كل الجوانب المادية حيث يمكن ان تنتج عنه اهداف خاصة ويمكن ان تشمل هذه الاهداف الابلاغ عن حالات عدم الالتزام بالصلاحيات او حول فعالية الرقابة الداخلية في ادارة انظمة الجودة.

الفقرة (14) تقرير المخاطر المحتملة بخصوص عدم المطابقة او سوء التصرف للخدمات والتي يمكن ان يكون لها تأثير مادي على الاموال العامة.

2) معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (1610) (استخدام عمل المدققين الداخليين):

يعالج المعيار الدولي(1610) الحالات التي يوفر فيها المدقق الداخلي مساعدة مباشرة للمدقق الخارجي في تنفيذ الاجراءات الرقابية.

الفقرة (3) فقد يجد مدقق القطاع العام ان النشاطات التي تنفذها وظيفة التدقيق بخصوص ما اذ كانت البيانات المالية مفيدة من كل الجوانب المادية ويمكن ان تشمل هذه الاهداف الاضافية مسؤوليات تتعلق بالتدقيق والتقارير مثل الابلاغ عن وجود حالات عدم الالتزام بالصلاحيات حول فعالية الرقابة الداخلية، وفي هذه الحالات تمكن مدقق القطاع العام ان يستخدم المدققين الداخليين لاكمال عمل الرقابة الخارجية في هذه المجالات.

6) المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS) رقم (6) (استكشاف وتقييم الموارد المعدنية):

الهدف من المعيار :

اولا : إن هدف هذا المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية هو تحديد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية .

ثانيا : يتطلب المعيار بشكل خاص أفصاحات تحدد وتوضح المبالغ في البيانات المالية للمنشأة الناجمة من وتقييم الموارد المعدنية وتساعد مستعملي هذه البيانات المالية على فهم مبلغ وتوقيت وتأكد حدوث التدفقات النقدية المستقبلية من أية أصول استكشاف وتقييم معترف بها .

بموجب الفقرة (11) من المعيار (على وفق معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات ، الالتزامات والأصول المحتملة " على المنشأة الاعتراف بأية التزامات عن الإزالة والاستعادة التي يتم تحميلها اثناء فترة معينة نتيجة القيام باستكشاف وتقييم الموارد المعدنية). [4]

7) معيار المحاسبة الدولي رقم (37) (المخصصات ، والالتزامات والأصول المحتملة): [2]

إن الهدف من هذا المعيار ضمان تطبيق مقاييس وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة ، وإن يتم الإفصاح عن معلومات كافية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها .

وحسب الفقرة (19) من المعيار يوضح الالتزامات الناشئة من أحداث سابقة القائمة بشكل منفصل عن الاعمال المستقبلية لمشروع ، هي فقط التي يتم الاعتراف بها كمخصصات ، والامثلة على هذه الالتزامات هي العقوبات او تكاليف التنظيف للتلف البيئي غير القانوني اللتان قد تؤديان الى تدفق صادر للموارد المجسدة للمنافع الاقتصادية كتسديد بغض النظر عن الاجراءات المستقبلية للمشروع وبالمثل يعرف المشروع بمخصص لتكاليف إغلاق مشروع نفطي او محطة توليد طاقة نووية الى الحد الذي يجبر فيه المشروع على اصلاح التلف الذي حدث ، ومخصصات الدعاوى القضائية ومن ضمنها الدعاوى البيئية.

ثانياً: معايير الايزو ISO:

المعيار الدولي ISO19011: تقدم هذه المواصفات الدولية توجيهات لادارة عمليات التدقيق الداخلية والخارجية على نظم ادارة الجودة كما تقدم توجيهات بشأن كفاءة وتقييم المدققين تم اعداد المعيار بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الفنية (ISO\TC1) واللجنة الفرعية لادارة وتوكيد الجودة (SC3) والتكنولوجيات الداعمة وكذلك اللجنة الفنية (ISO\TC207) واللجنة الفرعية لادارة البيئة والتدقيق البيئي (SC2).

المعيار الدولي ISO10011: يقدم هذا المعيار الارشادات الاساسية لادارة برنامج تدقيق نظم الجودة ويتضمن برنامج التدقيق واحد او اكثر من عمليات التدقيق ويعتمد ذلك على حجم وطبيعة المنشأة التي يتم تدقيقها، ويمكن ان تتضمن عملية التدقيق العديد من الاهداف ويمكن ان تشمل ايضا عمليات تدقيق مشتركة. ويشمل برنامج التدقيق ايضا جميع الانشطة اللازمة للتخطيط وتنظيم وتوفير الموارد بكفاءة في اطار الوقت المحدد. ومن الممكن ان تقوم المنشأة بانشاء اكثر من برنامج تدقيق ويجب ان تعطى الادارة العليا للمنشأة السلطة لادارة برنامج التدقيق . وعلى القائمين بادارة برنامج التدقيق بمراعاة الاتي:

- انشاء وتنفيذ ومراقبة ومراجعة وتطوير برنامج التدقيق.

- تحديد الموارد اللازمة والتأكد من توفرها.

المعيار الدولي ISO10011-2: تقدم هذه المواصفة الدولية الارشادات لمعايير مؤهلات المدققين وتحتوي هذه المواصفة على جملة اشتراطات اهمها الاتي:

1. معرفة واطلاع وفهم نظام إدارة الجودة.
2. تأهيل علمي وعملي في تدقيق نظام إدارة الجودة.
3. توفر مميزات شخصية من أهمها الأمانة وسعة الأفق والدبلوماسية وشدة الانتباه والمثابرة والإدراك والحسم والثقة بالنفس.
4. التعليم والخبرة العملية وتدريب المدققين وخبرة في التدقيق والتطوير المهني المستمر.

المعيار الدولي ISO/TS29001: يتضمن متطلبات نظام إدارة الجودة للتصميم والتطوير والإنتاج والتركيب والخدمات لمنتجات البترول والصناعات البتروكيماوية والغاز الطبيعي نشر هذا المعيار في عام (2003) ويحدد متطلبات نظام إدارة الجودة للتصميم والتطوير والإنتاج والتركيب وخدمة منتجات النفط والبتروكيماويات والغاز الطبيعي ، ويطبق على جميع الشركات العاملة في مجال النفط والغاز ، ويستند هذا المعيار على معيار الايزو 9001 ويشتمل على الاحتياجات التكميلية بالتأكد على منع الخلل والحد من التفاوت والنفايات من مقدمي الخدمات ، وقد وضعت هذه الشروط على حدة (منفردة) للتأكد من أنها واضحة وقابلة للمراقبة ، كما أنها توافر الإنسجام العالمي وضمان تحسين في نوعية المعروض من السلع والخدمات من مقدميها لضمان رضا الزبائن وكذلك لتحسين اشتغال المعدات لصناعة النفط والمواد .

المعيار الدولي ISO9001: يقدم هذا المعيار نموذج لتوكيد الجودة في التصميم (Design) والتطوير (Development) والانتاج (Production) والفحص والاختبار (Inspection and Testing) والتركيب (Installation) والخدمة (Servicing).

المعيار الدولي ISO10002: يختص هذا المعيار بمعالجة الشكاوى وزيادة رضا العملاء حيث يتطلع

(2) التأكد من تهيئة قوائم جرد بالموجودات الثابتة المستهلكة.

(3) التأكد من تهيئة قوائم بالموجودات الثابتة المعارة الى شركات اخرى مع استحصال تأييدات من تلك الجهات.

(4) التأكد من أعداد كشف بالاضافات والاستبعادات خلال السنة.

(5) تدقيق حساب أذنتار الالات والمعدات المعدة للعمل منذ ما يقارب (4) سنوات وذلك لتجنب عوامل الأذنتار وحاجتها اللاحقة لاعمال الصيانة والتأهيل مما يعني المزيد من الصرف المالي.

(6) الاطلاع على وثائق التأمين على الموجودات ضد السرقة والحريق وكفاية الغطاء التأميني.

(7) التأكد من احتساب الأذنتار على وجباب العمل الاضافية ونسبة 75% من النسبة المحددة لكل وجبة عمل اضافية.

(8) التأكد من تهيئة قوائم بالموجودات الثابتة (المكانن وخطوط الإنتاج) المتوقفة عن العمل مع توضيح أسباب ذلك والاجراءات المتخذة بصدها.

المعيار الدولي ISO14001: تحدد هذه المواصفة القياسية الدولية المتطلبات لادارة نظام ادارة البيئة، كما وتحتوي على الارشادات لدعم تقنيات ادارة البيئة ومتطلبات منح الشهادة او التسجيل.

المعيار الدولي ISO10014: تعتبر هذه المواصفة موجهة الى الادارة العليا لتحقيق المنافع الاقتصادية والمالية من خلال التطبيق الفعال لمبادئ ادارة الجودة، المنافع المالية والاقتصادية الناتجة عن تطبيق مبادئ الإدارة.

المعيار الدولي ISO10015: مواصفة تاكيد للجودة للتعليم والتدريب لمساعدة الشركات على التحكم وادارة برامج وانظمة التدريب لتطوير الموارد البشرية، واول شركة عالمية مانحة لمواصفة الايزو 10015 من قبل وكالة الاعتماد السويسرية (SAS) لانظمة وبلرامج التدريب في القطاعين العام والخاص.

المعيار الدولي ISO27001: ادارة أمن وسلامة المعلومات، وتستند الفكرة الرئيسية لهاده المواصفة على مبادئ وفلسفة ادارة الجودة الشاملة TQM اذ تعتمد بشكل اساسي على حلقة Deming.

فوائد المواصفة القياسية ISO27001 :-

- 1- فرض سيطرة امنية على كل المعلومات والاجراءات والمهام الامنية والمسؤوليات.
- 2- تقليل المخاطر الناجمة عن الاخطاء البشرية.
- 3- المساهمة في تأمين المناطق المادية (تسهيلات معالجة المعلومات).
- 4- السيطرة على عمليات دخول العاملين لنظام المعلومات وحمايتها من الاختراقات الشبكية.
- 5- تعد مكملة للمجموعة من المواصفات القياسية المستخدمة في مجال ادارة الاعمال مثل ISO9001.

الزبائن دائماً للحصول على أفضل الخدمات، لذلك فإن نظام أيزو 10002 الخاص برضا العملاء سيساعدك على وضع نظام لمعالجة شكاوى العملاء بشكل فعال. كما أنه سيساعدك على تحديد الشكاوي وطريقة معالجتها والتخلص منها تدريجياً، وطريقة استلام هذه الشكاوي وتسجيلها. وذلك لان شكاوي المستهلكين المتعلقة بجودة المنتجات تظهر عند الزبون وهناك احتمال عدم ايصال هذه الشكاوي بصيغة منظمة وموثوقة من قبل الزبون. وعلى المنشأة ايجاد وسيلة تمكنه من الوقوف على جميع شكاوي المستهلكين وحتى المتداول شفويًا".

المعيار الدولي ISO17025: المواصفة الخاصة بكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة، الجهات المعنية بتطبيق مواصفة الأيزو 17025:-

- المختبرات التي تسعى للحصول على اعتماد رسمي بواسطة هيئة اعتماد معترف بها دولياً
- جميع مختبرات الفحص والمعايرة يمكنها الحصول على شهادة الأيزو 17025
- مختبرات الشركات الصناعية، مصانع الأغذية والمياه وشركات النفط والغاز
- المختبرات الحكومية المكلفة بأعمال الرقابة والتفتي

المعيار الدولي ISO10015: يهدف الى وضع برنامج يؤهل للحصول على شهادة مدير جودة التدريب، لتمكين مديري ومسؤولي التدريب من قيادة مؤسساتهم والحصول على شهادة ايزو التدريب (ISO10015) وإدارة ومتابعة الإلتزام بها ، بما يضمن تقديم التدريب داخل مؤسساتهم وفق أفضل معايير الجودة العالمية وإدارة ومتابعة الإلتزام بها بما يضمن تقديم التدريب داخل مؤسساتهم وفق أفضل معايير الجودة العالمية.

المعيار الدولي ISO14000: تحتوي هذه المواصفة الدولية على ارشادات لدعم تقنيات ادارة البيئة وقام باعداد تلك المواصفة اللجنة الفنية ايزو 207 في اطار الاهتمام بالبيئية وضمان عدم تأثير الصناعة سلباً" عليها.

المعيار الدولي ISO18001: تحتوي هذه المواصفة على ارشادات للحصول على شهادة السلامة والصحة المهنية في ضوء المواصفة الدولية (-) OHSAS 18001 .

المعيار الدولي ISO55000: تقدم هذه المواصفة القياسية قدره على تصنيف والقياس الصحيح للاصول الثابتة والغير ملموسة المملوكة للشركة من خلال الاتي:-

(1) التأكد من عمليات اثبات وتسجيل وتصنيف الموجودات الثابتة والافصاح عنها بالشكل المناسب وبما يتناسب مع طبيعة نشاط الشركة.

المبحث الرابع- الاستنتاجات والتوصيات**أولاً : الاستنتاجات:**

- 1- توفر كل من المعايير الدولية وسلسلة المواصفات القياسية لصناعة النفط والغاز الارشادات لبرنامج التدقيق وتنفيذ التدقيقات الداخلية والخارجية لادارة الجودة او البيئة.
- 2- وجود توافق وانسجام بين معايير التدقيق الاساسية وبنود معيار الجودة (19011 الايزو) الخاصة بتدقيق انظمة ادارة الجودة.
- 3- ان نظام ادارة الجودة قائم على مجموعة من السجلات الانزامية للشركة تساعد على توفير ادلة اثبات ملائمة للمدقق الخارجي.
- 4- ان التزام الشركات المتخصصة بانتاج واستخراج الغاز بنظام ادارة الجودة يؤدي الى تعزيز قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً : التوصيات

1. الزام الشركات المنتجة للغاز بالمواصفات التسويقية المعده وفق المعايير الدولية.
2. تأهيل علمي وعملي للكوادر المعنية بعمليات تدقيق نظام إدارة الجودة في الشركات المتخصصة بصناعة الغاز.
3. تنفيذ خطط برامج التدقيق الداخلي المعده من قبل الادارة داخل المنشأة.
4. مخاطبة الجهات الرصينة للحصول على ترخيص لمنح شهادة الايزو.

المصادر

11. الفزاز، تدقيق انظمة الجودة، دار دجلة للنشر والطبع، 2010.
12. سوسن ، الزيادات ، ادارة الجودة الشاملة ، تطبيقات في الصناعة ، دار صفاء للطباعة ، 2015.
13. جوزيف كيلادا ، تكامل اعادة الهندسة مع ادارة الجودة ، دار المريخ ، 2004.
14. خولة حسين ، انموذج مقترح لتدقيق المؤسسات الصحية لتحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، 2016.
15. مارسيل ، عمالقة النفط ، الدار العربية للعلوم ، 2006.
16. بوكميش ، لعلي محمد ، ادارة الجودة الشاملة ايزو 9000 ، الطبعة الأولى ، دار الراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011م.
17. ISO9001-2015 Quality Management Systems Requirement.
18. Evans R, James W, (2007), Production Operation Management Quality performance and Value fourth, West PUB.CO,USA.
19. William , Boynton "Modern Auditing" Edition ، John Wiley & Sons ، Inc, USA, 2001.
20. Arora, K. C. " Total Quality Management " , 3rd ed., New A. S. Offset Press, New Delhi, 2008 .

1. تقارير وزارة النفط العراقية/الدائرة الفنية.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، (IFAC) ، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتاكد وقواعد وأخلاقيات المهنة، ترجمة أبو غزالة للترجمة والنشر ، عمان ، الأردن ، 2016م
3. تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي للسنوات (2012 ، 2013 ، 2014).
4. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، القاعدة المحاسبية رقم(6) ، 2012.
5. الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية.
6. حمود ، ادارة الجودة وخدمة العملاء ، دار الميسرة للنشر والطبع ، 2010.
7. العجيلي، الحكيم، الطائي، نظم ادارة الجودة، دار اليازوي العلمية للنشر والطباعة، 2009.
8. العزاوي، ادارة الجودة الشاملة، اثناء للنشر والتوزيع، 2010.
9. يونس، الغاز الطبيعي، الدار الجامعية، 2011.
10. مات شيفر، المرجع العالمي لادارة الجودة، دار الفاروق للنشر والطباعة، 2013.